بنك قناة السويس
SUEZ CANAL BANK
Head Office المركز الرئيسي

السيدة الأستاذة / هبة الله الصيرفي
مساعد رئيس البورصة
والمشرف على قطاع الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي مصرفنا والتي تم انعقادها يوم الاربعاء الموافق 31 مارس2021.

نتشرف بأن نرفق لكم طية محضر اجتماع الجمعية العامة العادية وذلك بعد توثيقها واعتمادها من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

بنك قناة السويس
قطاع الشئون المالية
SUEZ CANAL BANK

أبوطالب خليفة أبوطالب
مدير علاقات المستثمرين

تحريراً في 2021/8/22

٧ ، ٩ شارع عبد القادر حمزة – جاردن سيتي – القاهرة – ص.ب : ٧٦ – رقم بريدي : ١١٥١٦
ت : ٢٧٩٨٩٤٠٠ – ٢٧٩٨٩٦٠٠ – ٢٧٩٤٢٥٢٦ – فاكس : ٢٧٩٤٢٥٢٦ – موبايل : ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٢ – ٠١٠٠٦٠٨٨٢٠٨
7 , 9 Abdel kader Hamza st., - Garden City- Cairo - P.O.Box :76 - Post Code : 11516
Tel. : 27989400 - 27989600 - 27942526 - Fax : 27942526 - Mobile : 01006088202 - 01006088208

بنك قناة السويس

ش.م.م

الأمانة العامة لمجلس الإدارة

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١

بنك قناة السويس

ش.م.م

محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس

المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١

وفقاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة البنك (الصادر بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢١) بشأن دعوة الجمعية العامة العادية للإنعقاد في عام ٢٠٢١ للنظر في المسائل المدرجة في جدول أعمالها السنوي العادي ، وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في السير في إجراءات الإعداد لعقد الجمعية العامة العادية للبنك وإتخاذ كل ما يراه لازماً عند الاقتضاء (وفقاً لسير الإجراءات) ، وكذا تحديد مشروعات القرارات التي سيتم إتخاذها في المسائل المعروضة على الجمعية وفقاً لجدول أعمالها .

وبناءً على الدعوة المعلنة بصحيفتيّ الأهرام والأخبار بعدد كل منهما الصادر في ٨ مارس ٢٠٢١ (إخطار أول) وفى ١٤ مارس ٢٠٢١ (إخطار ثان) ، والمرسلة أيضاً في ٨ مارس ٢٠٢١ إلى الجهات المعنية التي يتعين إخطارها بالدعوة (بنظام التسليم باليد) مصحوبة بالقوائم المالية للبنك وتقرير مراقبيّ حسابات البنك وتقرير مجلس الإدارة المرفق به تقرير الحوكمة وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

وإستناداً لما تضمنته المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية بشأن استخدام الأنظمة الإلكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة والتصويت عليها عن بعد من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية.

وتطبيقاً لقراريّ السيد رئيس مجلس الوزراء رقميّ ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الإجراءات الإحترازية لمواجهة فيروس "كورونا" وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ وتعليمات البنك المركزي المصري .

وحيث تم وضع المستندات المنصوص عليها قانوناً تحت تصرف المساهمين لإطلاعهم بمقر الإدارة العامة للبنك قبل إنعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل (وكان قد تم نشر القوائم المالية للبنك ونص تقرير مراقبيّ الحسابات وخلاصة وافية لتقرير مجلس الإدارة بصحيفتيّ الأهرام والعالم اليوم بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢١ وكذلك بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع) .

إنعقدت الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس ، في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٣١ مارس ٢٠٢١ ، من خلال وسائل الاتصال الحديثة بواسطة تقنية E.magles حيث تم التصويت عن بعد إلكترونياً على بنود جدول الأعمال . وتعتبر مشاركة وتصويت السادة المساهمين من خلال هذه الوسائل حضوراً فعلياً وفقاً للتعليمات والقرارات سالفة الإشارة إليها.

وذلك برئاسة السيد الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية — الذي إتخذ من مبنى الإدارة العامة للبنك الكائن ٧ شارع عبد القادر حمزة / جاردن سيتي بمدينة القاهرة مقراً له لإدارة اجتماع الجمعية ،

بحضور ومشاركة كل من :

أعضاء مجلس إدارة البنك

حيث حضر كل من :

- السيد الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب) .
- السيد الأستاذ/محمد عبد العال محمد خلف الله (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الأستاذ/حسين محرم حسين جودت الجريتلى (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الدكتور/محمد عبد الجليل إمحمد أبو سنينة (عضو المجلس عن المصرف الليبى الخارجي) .
- السيد الأستاذ/رمضان محمد على العمروصى (عضو المجلس عن المصرف الليبى الخارجي) .

في حين شارك بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة ، كل من :

- السيد الفريق/أسامة منير محمد ربيع (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الأستاذ/طارق أبو بكر عباس حلمى (عضو المجلس عن المصرف العربي الدولي) .
- السيد الدكتور/محمد أنسى البشوتى محمد (عضو المجلس عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب).

مراقبا حسابات البنك

حيث حضر كل من :

- السيد الأستاذ/إيهاب مراد عازر - **مفوضاً عن** السيد الأستاذ/أشرف محمد محمد إسماعيل (مكتب EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة - محاسبون قانونيون ومستشارون) .
- السيد الأستاذ/مهند طه خالد (مكتب BDO خالد وشركاه - محاسبون قانونيون ومستشارون) .

كما حضر (من ذات المكتب) السيد الأستاذ/محمود الجراحى .

كما شارك من الجهات المعنية بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة :

- السيدة الأستاذة/شيرين نبيل محمد الجنزورى ، عن البنك المركزي المصري .

ولم يحضر أو يشارك أحد من كل من : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (و) الهيئة العامة للرقابة المالية (و) البورصة المصرية .

في حين حضر من إدارة البنك كل من :

- السيد الأستاذ/محمد الاهوانى (رئيس القطاع القانوني) .
- السيد الأستاذ/محمد درويش (رئيس العمليات وتكنولوجيا المعلومات) .

وشارك من السادة المساهمين - من خلال خاصية "الفيديو كونفرنس" -

من الأشخاص الإعتباريين :

- السيدة الأستاذة/عبير على زين العابدين (ممثلة للمصرف العربى الدولى) .
- السيد الأستاذ/عبد الحميد محمد إبراهيم الطروق (ممثلاً للمصرف الليبى الخارجي) .
- السيد الأستاذ/عماد إمام عبد الله الخواجة (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس) .
- السيد الأستاذ/أحمد سعد عبد اللطيف سعد (ممثلاً لشركة الأهلى للاستثمارات) .
- السيد الأستاذ/على أحمد على الرباط (ممثلاً لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب) .

من الأشخاص الطبيعيين :

- السيد الأستاذ/أحمد ضياء الدين على محمد حسين .
- السيد الأستاذ/أسامة غنيمى طنطاوى غنيمى .

في حين بلغ إجمالي عدد المساهمين الذين شاركوا وصوتوا عن بعد الكترونياً بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة سبعة وثلاثون مساهماً جميعهم بالأصالة .

. . . . . .

واشتمل جدول أعمال الإجتماع الذى تضمنته الدعوة المعلنة للسادة المساهمين والمرسلة إلى كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة ، والسيدين مراقبيّ حسابات البنك ، وكذا إلى البنك المركزي المصري ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية - على البنود التالية :

(١) الإحاطة علماً بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

(٢) التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٠ .

(٣) التصديق على القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

(٤) الموافقة على قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذلك زيادة رأس مال البنك المصدر في حدود رأس المال المرخص به .

(٥) إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

(٦) الإحاطة علماً بالتغيير الطارئ على تشكيل مجلس الإدارة منذ آخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك (المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠) .

(٧) تحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢١ .

(٨) الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠٢١ .

(٩) تعيين السادة مراقبيّ حسابات البنك وتقدير أتعابهما للسنة المالية ٢٠٢١ .

(١٠) بيع باقي حصة البنك في رأسمال إحدى المساهمات إلى صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس (الممثل في عضوية مجلس الإدارة) .

(١١) إنتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك (الممثلين لأصحاب رأس المال) لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات (٢٠٢١ – ٢٠٢٤).

... ...

استهل السيد رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها ، بإسم مجلس الإدارة وبإسمه شخصياً ، بالسادة مساهمى البنك موضحاً ظروف وإجراءات عقد الاجتماع لهذا العام من خلال وسائل الإتصال الحديثة .

منوهاً سيادته إلى أنه نظراً لإستمرار جائحة "كورونا" وتماشياً مع توجهات الدولة للحد من التجمعات وطبقاً للقرارات الوزارية وتعليمات الجهات الرقابية الصادرة في هذا الشأن وحرصاً على سلامة السادة المساهمين ، فقد تم دعوتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية هذا العام بالمشاركة بواسطة التصويت عن بعد إلكترونياً حفاظاً على سلامة الجميع .

وتعتبر مشاركة السادة المساهمين والتصويت من خلال النظام الإلكترونى حضوراً فعلياً .

وعلاوة على ذلك كله فهذه الجلسة مسجلة عن طريق الفيديو ويمكن لحضرات المساهمين المشاركين إلكترونياً مشاهدتها حية بواسطة خاصية الفيديو المتوفرة على الرابط أو OR كود الخاص باجتماع الجمعية .

موجهاً سيادته عناية حضرات السادة المساهمين إلى ما يلي :

(١) إن عقد الجلسة بهذا الأسلوب وإجراءات التصويت يستند إلى المادة ٧٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٤٠ مكرر من لائحته التنفيذية وكذلك قرارى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقمى ٦٠٦ و ٧١٨ لسنة ٢٠٢٠ وتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وقرار السيد المستشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار رقم ١٦٠ الصادر في ١٨ مارس ٢٠٢٠ وتعليمات البنك المركزى المصرى .

(٢) حاضر هذه الجلسة السادة مراقبيّ الحسابات: "مكتب EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة" – ويحضر عنه الأستاذ/إيهاب مراد عازر (و) "مكتب BDO خالد وشركاه" – ويحضر عنه الأستاذ/مهند طه خالد ، والأستاذ/محمود الجراحى ، وتقريرهما معلن على حضراتكم على موقع هذه الجلسة فضلاً عن أنهما سيعلنان نصاب الحضور ونسبة التصويت على القرارات في ضوء مشاركة حضراتكم التي سيتم تجميعها من خلال النظام الإلكترونى .

(٣) بالنسبة لعملية التصويت فإنه متاح لكل مساهم الدخول على الموقع للتصويت على كل بند بالموافقة أو بالرفض ومتاح كذلك إبداء السبب والتعليق الذى يراه . ونرجو لتحقيق الفائدة المرجوة أن تكون التعليقات موضوعية ومختصرة وفى حدود المسألة المعروض التصويت عليها .

(٤) و أنه يشرفنا حضور هذه الجلسة الأستاذة/شيرين الجنزورى ، عن البنك المركزى المصرى .

* * * * * * * * *

كلمة تهنئة بمناسبة إنهاء أزمة السفينة الجانحة بقناة السويس

وقبل أن تبدأ وقائع اجتماع الجمعية العامة للبنك ،

أعرب السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ورئيس الجمعية عن سعادته البالغة في أن يتوجه – بإسم الجمعية وبإسمه شخصياً – للسيد الفريق/أسامة ربيع – رئيس هيئة قناة السويس وعضو مجلس إدارة البنك (الذى يشرفنا مشاركة سيادته معنا اليوم) ولرجال الهيئة الأبطال بخالص الشكر والتحية لنجاح جهودهم المخلصة وأدائهم المحترف – بفضل الله وعونه – في تعويم السفينة العملاقة "إيفر جيفن" الجانحة في القناة والتي أستمرت على مدار ستة أيام واصلوا العمل فيها ليلاً ونهاراً بعزيمة وإصرار وسواعد وقدرات مصرية عازمة على تحدى الصعاب باحترافية شديدة في التعامل مع هذه الأزمة وإنهائها في زمن قياسي بالرغم من التعقيدات الفنية والظروف المناخية غير المواتية .

مما أدى إلى استئناف الملاحة بقناة السويس شريان الحياة ليس لمصر العظيمة دائماً بأبنائها وإنما للعالم أجمع ، وليثبتوا أن المصريين قادرون دوماً – بعون الله – على تحمل أمانة المسئولية والحفاظ على أمن وسلامة القناة التي حفرها الأجداد بأجسادهم وأرواحهم .

مكرراً سيادته الشكر والامتنان للسيد الفريق/أسامة ربيع ولجميع العاملين بهيئة قناة السويس ، موضحاً أن الكلمات تعجز عن التعبير عن مشاعر فخر المصريين بهذا الأداء البطولى متمنياً لسيادته ولمصرنا الحبيبة كل التقدم والرقي .

داعياً سيادته أن يرفع الله البلاء والوباء عن البلاد وأن يحفظ الله مصر وشعبها .

* * * * * * * * *

صفحة ٤

حاتم السكر

ثم سارت وقائع الاجتماع - بسم الله الرحمن الرحيم - على النحو التالي :

(أولاً)

تعيين أمين سر الجمعية وجامعو الأصوات

حيث تم تعيين كل من :

- السيد الأستاذ/طارق شافعى مهران - أميناً لسر الجمعية ،
- السادة : الأستاذ/محمد أنور الاهوانى ، الأستاذ/يحيى حسين محمد ، الأستاذ/حاتم حنا إسكندر - جامعو أصوات .

وأقرت الجمعية - من خلال دخول المساهمين على النظام الإلكتروني وتسجيل موافقتهم - هذا التعيين .

(ثانياً)

إعلان صحة وقانونية إنعقاد الجمعية

أقر السادة مراقبا الحسابات وجامعو الأصوات (مجتمعين) بتوفر النصاب القانوني اللازم لصحة الإنعقاد ، إذ بلغ عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع - بواسطة التصويت الإلكتروني - حوالى ١٨٦,٠٥٢ مليون سهم (بنسبة نحو ٩٣ % من أسهم رأسمال البنك المدفوع البالغ عددها ٢٠٠ مليون سهم) .

كما أقر السيدان مراقبا الحسابات بمراجعة إجراءات دعوة الجمعية العامة العادية للاجتماع ، والتأكد من صحتها وتوافقها مع أحكام القانون والتعليمات والقرارات الصادرة من الجهات المعنية .

وكذلك توفر نصاب الحضور اللازم لأعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع ، وبالتالي فإنه يمكن للسيد رئيس الجمعية البدء في إنعقاد الجمعية .

(ثالثاً)

نظر بنود جدول أعمال الاجتماع

ومشروعات القرارات المطلوب إصدارها

وبدأ السيد رئيس الجمعية في تناول بنود جدول الأعمال الذى تضمنته دعوة الجمعية .

منوهاً سيادته إلى أنه في ضوء أن الموضوعات المعروضة على الجمعية ومشروعات القرارات المطلوب إصدارها سبق وضعها تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذلك على الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع ، فإنه سيتم التعقيب على الاستفسارات والإستيضاحات والإقتراحات التي تلقيناها فقط في المواعيد القانونية المحددة قبل اجتماع الجمعية بثلاثة أيام- وذلك عند إعلان نتيجة التصويت على هذه البنود قراراً بقرار ، على النحو التالى :

البند الأول من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .**

علماً بأن التقرير المذكور أودع تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشره في جريدتي الأهرام والعالم اليوم بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢١ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع.

وقد قام الأستاذ/إيهاب عازر (مكتب EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة) بتلاوة التقرير على النحو التالي

حاتم اسكندر

تقرير مراقبا الحسابات

إلى السادة/مساهمى بنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة البنك ، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئوولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤولية مراقبى الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية .

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

A Member of Ernst & Young Global
الأمانة العامة لمجلس الإدارة
IBDO

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي **لبنك قناة السويس (شركة مساهمة مصرية)** في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ – لأحكام قانون البنك المركزي المصري رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ، ولها تأثير هام على هذه القوائم المالية أخذاً في الاعتبار فترة توفيق الأوضاع طبقاً لأحكام القانون .

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقبا الحسابات

مهند طه خالد	**أشرف محمد إسماعيل**
BDO خالد وشركاه	**EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة**
محاسبون قانونيون ومستشارون	**محاسبون قانونيون ومستشارون**

القاهرة في ٢١ فبراير ٢٠٢١

وبعد تلاوة التقرير ، عقب السيد الأستاذ/مهند طه خالد – مراقب حسابات البنك (مكتب BDO خالد وشركاه) بكلمة هنأ فيها البنك على أرقام القوائم المالية لعام ٢٠٢٠ ، منوهاً إلى نمو أرقام النشاط الأساسى للبنك حيث زادت القروض بنسبة أكثر من ١٥% وكذلك زادت نسبة القروض إلى الودائع من نحو ٤١% لتصل لحوالي نسبة ٤٦% مما يعكس تحسناً ملحوظاً في توظيف البنك لودائعه . وأنه بالرغم من إستمرار جائحة كورونا والتي أثرت سلباً على معظم نتائج أعمال المؤسسات لعام ٢٠٢٠ إلا أن البنك حقق نتائج إيجابية متميزة حيث يظهر صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات زيادة كبيرة عن العام الماضى وهذا يعد إنجازاً ملموساً خاصة في ظل الظروف غير الطبيعية القائمة ، وإن الرافعة المالية للبنك ممتازة حيث بلغت نحو ٦% والمطلوب ٣% ، كما أن البنك يتخطى معيار كفاية رأس المال المحدد من البنك المركزى ولكن بهامش بسيط عما هو مطلوب حيث يبلغ نحو ١٣,٤% في حين أن المطلوب ١٢,٧٥% مما يعد جرس تنبيه إلى السادة المساهمين بضرورة زيادة رأسمال البنك وذلك ليس لتحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقرر وفقاً لقانون البنك المركزى الجديد فقط ولكن الأهم هو أن يتمكن البنك من الإستمرار في الإنطلاقة المحققة حالياً حيث يخشى من أن يؤدى عدم زيادة رأسماله في الوقت المناسب إلى توقفه عن الإقراض في مرحلة معينة وذلك للحفاظ على معيار كفاية رأس المال المطلوب .

وفى ختام كلمته ، وجه سيادته الشكر إلى السادة المساهمين ومجلس الإدارة وإلى إدارة البنك لمساندتهم وتيسير قيامهم بأعمال المراجعة المطلوبة .

ووجه السيد رئيس الجمعية خالص الشكر والتقدير للسادة مراقبيّ الحسابات .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الأول من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (١)

الإحاطة علماً بتقرير السادة مراقبيّ الحسابات عن القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الإحاطة بنسبة ١٠٠ % .

* * * * * * * * *

البند الثاني من جدول الأعمال:

☒ **الخاص بتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٠ .**

علماً بأن التقارير المذكورة أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالإجتماع .

كلمة السيد رئيس الجمعية إلى السادة المساهمين
والرد على الاستفسارات والاستيضاحات والاقتراحات المقدمة منهم

قدّم سيادته - في البداية - وافر الشكر لكل أعضاء مجلس الإدارة الموقر على تعاونهم المخلص وكذلك للعاملين بالبنك على جهودهم الصادقة المبذولة والتي أسفرت جميعها عن النتائج المالية غير المسبوقة المحققة لعام ٢٠٢٠ في ظل ظروف إستثنائية صعبة جداً إقتضت العمل في بعض الأوقات بطاقة ٥٠% من العاملين بالبنك مع تخفيض ساعات العمل وكذلك عقد معظم الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة بما فيها مجالس الإدارة .

وتلخيصاً لما حققه البنك من إنجاز خلال عام ٢٠٢٠ بالرغم من إستمرار جائحة كورونا وتداعياتها السلبية ،

قام السيد رئيس الجمعية في عجالة ، ومن خلال العرض الموجز المقدم بالوسائل الإيضاحية (presentation)، بإلقاء الضوء على أهم النقاط المتعلقة بنشاط البنك وذلك في ضوء الظروف والأحداث التي شهدها عام ٢٠٢٠ والتي أثرت على أداء الاقتصاد القومى بصفة عامة والجهاز المصرفي والبنك بصفة خاصة وترتب عليها كثير من التحديات والصعوبات .

موضحاً سيادته بأنه سيتناول من خلال هذا العرض الرد على الاستفسارات والاستيضاحات والاقتراحات المقدمة من السادة المساهمين في المواعيد القانونية ، وذلك على النحو التالي :

النمو الاقتصادي :

- بلغ معدل النمو الاقتصادي ٣,٦% في ٢٠٢٠ ويعد من أعلى معدلات النمو في الأسواق الناشئة .

سعر الصرف :

- تحسن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٥,٧٣ في ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٦,٠٤ في ديسمبر ٢٠١٩.

احتياطي النقد الأجنبي :

- انخفض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري من ٤٥,٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٩ ليصل إلى ٤٠,١ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠ ، وكان قد إنخفض عن هذا المستوى في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ إلا أنه بدأ يرتفع إعتباراً من النصف الثانى من عام ٢٠٢٠ .

معدلات التضخم :

- وصلت إلى ٥,١% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٩,٤% في نهاية ديسمبر ٢٠١٩.

أسعار الفائدة :

- انخفضت أسعار الفائدة بـ ٤٠٠ نقطة خلال عام ٢٠٢٠ بواقع ٣٠٠ نقطة في مارس و٥٠ نقطة في سبتمبر و ٥٠ نقطة في نوفمبر ، مما أدى إلى انخفاض متوسط سعر "الكوريدور" ليصل إلى ٨,٧٥% في ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٢,٧٥% في ديسمبر ٢٠١٩ وذلك بهدف ضخ أموال كبيرة في السوق لتنشيطه ودعم الاقتصاد القومى والحد من أثار كورونا .

البورصة المصرية :

- القت أزمة كورونا بظلالها على مؤشرات أداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٠ حيث سجل المؤشر الرئيسى تراجع ليصل إلى ١٠ ٨٤٥ نقطة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٣ ٩٦٢ نقطة بنهاية ديسمبر ٢٠١٩ مما كان له أثر مباشر على محافظ المتاجرة لدى البنوك وأثر على نتائج الأعمال .

مبادرات البنك المركزى للحد من أثار كورونا :

- تأجيل جميع الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة ٦ شهور دون تطبيق غرامات إضافية على التأخير في السداد .
- تخفيض غير مسبوق لأسعار الفائدة بـ ٤% .
- إعفاء البنوك من احتساب قيمة التجاوز عن الحدود المقررة لتركز التوظيفات .
- إتاحة التمويل الازم لإستيراد السلع الإستراتيجية .
- إتاحة مبادرات للعملاء المتعثرين وعملاء قطاع السياحة والنشاط الصناعى .
- استخدام وسائل الدفع الإلكترونى من خلال :-
  - الغاء رسوم السحب من آلات الصراف الآلى .
  - الغاء عمولات التحويلات وتحصيل الشيكات والسحب النقدى مما كان له أثر مباشر على عمولات البنوك .
  - تشجيع تحويلات الأموال من خلال الشبكة الإلكترونية .

حيث كان الهدف الأساسى من هذه المبادرات هو ضخ مزيد من الأموال في السوق ، مما كان له أثر إيجابى كبير على الاقتصاد القومى وساعدت السوق ونشطتها وإن كانت قد قللت من عمولات البنوك ولكن الأهم هو تحقيق مصلحة الاقتصاد القومى

اهم ملامح العام المالي ٢٠٢٠ لبنك قناة السويس

صافي الربح :

- ١١% نمو في صافي ربح العام ليصل إلى ٦٠٢ مليون جنيه مقارنة بـ ٥٤٢ مليون جنيه مصري في عام ٢٠١٩ مع مضاعفة صافى الربح إلى ثلاث مرات مقارنة بـ ٢١٠ مليون جنيه عام ٢٠١٦ في ظل ظروف صعبة جداً .

إجمالي المركز المالي :

- ٤% نمو في إجمالي المركز المالي ليصل إلى ٥٤ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢٠ مع زيادة إجمالي المركز المالى بأكثر من ٢٣ مليار جنيه مصري منذ عام ٢٠١٦ وتحقيق عائد على متوسط الأصول بـ ١,٢% مقارنة بـ ١,٠% عام ٢٠١٩ و٠,٨% عام ٢٠١٦ ، وذلك نتيجة طبيعية لزيادة الودائع .

حقوق الملكية :

- تنمية ذاتية للقاعدة الرأسمالية للبنك بحوالي ١,٨ مليار جنيه خلال أربع سنوات مع تحقيق ١٧% نمو في حقوق الملكية في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وعائد متوسط على حقوق الملكية بواقع ١٥,٦% وارتفاع القيمة الدفترية للسهم من ١٠ جنيه عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٧,٦ جنيه عام ٢٠٢٠ .
- كذلك إرتفاع القيمة السوقية للسهم في البورصة من نحو ٤,٧٥ جنيه في ديسمبر ٢٠١٦ لتصل إلى ١٠,٨٧ جنيه في ديسمبر ٢٠٢٠ مما أدى إلى مضاعفة القيمة السوقية للبنك في البورصة خلال أربعة أعوام بنسبة نمو يناهز ١٤٠% لتصل إلى نحو ٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ٩٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٦ .

ودائع العملاء :

- زيادة حجم الودائع من ٢٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٦ إلى نحو ٤٤ مليار جنيه خلال أربعة أعوام مع نجاح البنك فى الحفاظ على مستوى الودائع لتصل إلى ٤٤,٣ مليار جنيه مصري بنهاية ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٤٤,٢ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠١٩ في ظل منافسة شديدة في أسعار الفائدة بالإضافة إلى جذب ٢٥ ألف عميل جديد خلال تلك الفترة .

صافى إيرادات النشاط :

- ١٠% نمو فى صافى إيرادات النشاط مع مضاعفته منذ عام ٢٠١٦ ليصل إلى نحو ٢,٢ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠ مدعوماً بارتفاع صافى الدخل من العائد بنسبة نمو قدرها ٢٥% مع تأثر العمولات والإيرادات الأخرى بانخفاض بنسبة ١٦% فى ضوء إلغاء عمولات التحويلات وتحصيل الشيكات والسحب النقدى ، إلا أننا نساند ذلك التوجه تحقيقاً لمصلحة الاقتصاد القومى .

وفى هذا المجال ورداً على إستفسارات أحد المساهمين من أن معظم أرباح البنك نتيجة بيع أصول و مساهمات .

فإن هذا الكلام غير صحيح تماماً حيث أن الإيرادات التشغيلية (بعد إستبعاد الإيرادات غير المتكررة) ارتفعت من ١,٢ مليار جم فى عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٢,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت ٨٣% .

صافي القروض :

- ١٦% نمو فى صافي القروض مع مضاعفة حجم القروض منذ عام ٢٠١٦ لتصل إلى ١٧,٨ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٠ ، مع الدخول فى أنشطة جديدة مثل قروض التجزئة المصرفية التي زادت بنسبة ٥٧% وقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي إرتفعت بنسبة ٨١% مقارنة بعام ٢٠١٩ .

صفحة ٢

نسبة الديون غير المنتظمة :

- كانت نسبة ٥٢% من إجمالي المحفظة في عام ٢٠١٦ ديوناً غير منتظمة ، إنخفضت – بفضل الله وجهود العاملين بالبنك – لتصبح نسبة ١١% فقط بنهاية عام ٢٠٢٠ ولتنتهى تقريباً المشكلة التاريخية لبنك قناة السويس .

• • • • • • • • •

ورداً على الاستفسارات والإستيضاحات والاقتراحات المقدمة من السادة المساهمين في المواعيد القانونية ،

وجه السيد رئيس الجمعية – في البداية – الشكر للسادة المساهمين لتفاعلهم مع البنك مقدراً ومثمناً الاقتراحات المقدمة منهم، ومجملاً الرد عليها فيما يلى :

أولاً : إستفسارات خاصة بإستثمارات البنك

- ☒ بخصوص التخارج من شركة قناة السويس للتنمية الزراعية .
- ☒ عدم ذكر الشركات التي يُساهم فيها البنك ضمن بند شركات شقيقة .
- ☒ مصير حصة البنك في شركة المهندس للتأمين/"شارم دريمز"/شركة "كوين" للأثاث .

- فإن الإيضاح رقم (٢٠) في الصفحة رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المعروضة يوضح أن شركة قناة السويس للتنمية الزراعية موجودة ضمن إستثمارات البنك ولم يتم التخارج منها .
- كما يشمل الإيضاح سالف الذكر كافة الشركات الشقيقة التي يُساهم فيها البنك ويجب الإفصاح عنها .
- أما بالنسبة لشركة المهندس للتأمين وشركة "شارم دريمز" للاستثمار السياحى فهى شركات مدرجة بالبورصة ومصنفة بالقوائم المالية للبنك ضمن الاستثمارات بغرض المتاجرة (وليس ضمن شركات شقيقة) ، كما أنه لم يتم بيع مساهمة البنك في شركة "كوين" للأثاث ومدرجة ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

ثانياً : الإقتراحات المقدمة من السادة المساهمين

- ☒ بشأن إقتراح نشر عدد كبير من آلات ATM في محطات السكك الحديدية ، وعمل فروع بسيارات متنقلة والاعتماد على التقدم التكنولوجى .

- فإن إقتراح الفروع المتنقلة جدير بالدراسة ، علماً بأنه في إطار خطة إنتشار شبكة الـ ATM للبنك ، فقد وصل عدد الآلات في الوقت الحالي حوالى (١٠٠) ماكينة مقابل (٣٤) ماكينة فقط في نهاية عام ٢٠١٦ . وكما تشير كل الدلائل فإن البنك يولى عمليات التقدم التكنولوجى الأهمية القصوى حيث تم تحديث البنية التحتية لشبكة تكنولوجيا المعلومات لتعميق هذا المفهوم ، وهو أمر تحت نظر مجلس الإدارة وإدارة البنك والعاملين فيه وذلك لقناعة المسئولين بالبنك بأنه هو التوجه الاستراتيجي . ومن أمثلة تبنى البنك لهذا التوجه قيامه بما يلى :

– أول بنك يعقد الجمعية العامة خلال عام ٢٠٢٠ عن طريق التصويت الإلكترونى باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة .
– كان ثانى فرع ذكي يتم إفتتاحه في مصر لبنك قناة السويس بعد الفرع الأول الذكى للبنك الأهلى .
– يتم تخصيص مكان فى كل فرع يتم تطويره وتجديده للخدمة الذاتية (الإلكترونية) .

صفحة

☒ بالنسبة لإقتراح الإنتشار الجغرافى في شمال أفريقيا .

- فإنه لا يوجد أي توجه أو تفكير للبنك في الوقت الحالي للتواجد خارج حدود جمهورية مصر العربية . حيث أن التركيز منصب حالياً على النمو في السوق المصرية ليتبوأ المكانة المناسبة له وسط الجهاز المصرفى .

☒ بخصوص طلب تطوير إدارة أمناء الحفظ لجذب مزيد من العملاء .

- فإنه تم بالفعل إسناد إدارة أمناء الحفظ إلى إدارة محترفة بالبنك تعمل على تطويرها وقد قامت بجذب عدد من العملاء الكبار في شتى المؤسسات مما أدى إلى تعظيم أرباح تلك الإدارة لتصل حالياً إلى ٣ مليون جنيه سنوياً مقارنة بحوالي ٩٠٠ ألف جنيه عام ٢٠١٦ .

☒ أما بشأن تأخر البنك في إدراج أسهم الزيادة عن عام ٢٠١٩ وطلب أن تشملها توزيعات عام ٢٠٢٠ .

- فإن ذلك يرجع لأسباب خارجة عن إرادة البنك نظراً لتواجد أحد الفروع التابعة له بمنطقة شبة جزيرة سيناء مما يستدعى موافقة الجهات الإدارية المعنية بهذا الشأن . وبدون شك في إن أسهم الزيادة سيكون لها نصيب من توزيعات الأرباح عن عام ٢٠٢٠ – كما هو مقترح بحساب توزيع الأرباح المعروض على الجمعية .

☒ بخصوص الإفصاح عن البيع والشراء للسادة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك .

- نود أن نطمئن السيد المساهم بأن البنك يلتزم بتنفيذ قواعد الإفصاح والشفافية الصادرة من البورصة المصرية وكذا التعليمات المنظمة لذلك ويتم من خلال شركات السمسرة الحصول على موافقة مسبقة لعملية البيع أو الشراء بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة وكذا العاملين بالبنك وأقاربهم من الدرجة الأولى ، ويتم مراقبة تلك العمليات من جانب البورصة المصرية والإفصاح عنها من جانبها . كما أنه يتم الإفصاح عنها أيضاً ضمن تقرير الحوكمة السنوي .

☒ أما بالنسبة للاستيضاح عن متوسط دخل أكبر مائة موظف بالبنك و أن هذه الأجور تقتص من ربح البنك .

- فإن العاملين بالبنك هم الكنز ورأس المال الحقيقى للبنك ، وهم سبب تحقيق الإنجازات غير المسبوقة وأن أجورهم لا تقتص من أرباح البنك ولكن إنجازهم للعمل المطلوب هو الذى يؤدى إلى تحقيق هذه الأرباح . علماً بأن كافة العاملين بالبنك لهم أهداف محددة الغرض منها تعظيم الأرباح للمساهمين بالدرجة الأولى وخدمة العملاء على أعلى مستوى كما أن ربحية الموظف بالنسبة للإيرادات إرتفعت بنسبة ٤٥% مقارنة بعام ٢٠١٦ .

ويلتزم البنك بتعليمات البنك المركزى المصرى وقواعد الإفصاح الخاصة بالبورصة المصرية الصادرة في هذا الشأن .

مناقشات الجمعية

✧ طلب السيد المساهم/أحمد ضياء الدين حسين الكلمة من خلال خاصية الفيديو كونفرنس ، حيث سرد قصة مساهماته في البنك منذ عام ١٩٩٤ وما تعرضت إليه قيمتها من إضمحلال خلال فترة ٢٥ سنة ، إلاّ أنه سعيد بما تحقق في البنك خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، ومعقباً بأنه هو المساهم الوحيد الأصيل من الأفراد الذى يمتلك حصة ١٠% من رأسمال البنك في حين أن مساهمات المؤسسات المالية الممثلة في عضوية مجلس الإدارة تعد – من وجهة نظره – مخالفة للقانون .

أمانة الجمعية العامة لمجلس الإدارة
بنك قناة السويس

A Member of Ernst & Young Global

موضحاً أنه سجل إعتراضه وعدم موافقته على كل قرارات هذه الجمعية ، وإنه يطالب بتمثيله في عضوية مجلس الإدارة (عن نفسه) بالإضافة إلى ممثل عن شركة الأهلى للاستثمارات حتى يتم رفع تحفظاته وإلغاء إعتراضاته وفتح صفحة جديدة ونسيان الماضى والتطلع إلى المستقبل والتعاون مع البنك ومساندته خلال المرحلة القادمة .

وعقب السيد رئيس الجمعية مبدياً تقديره لمساهمات السيد/أحمد ضياء الدين حسين في رأسمال البنك ورغبته في التعاون مع البنك . مشيراً إلى أن البنك لن يتقدم بدون مساندة ودعم جميع المساهمين الرئيسيين ولكن ذلك في إطار القانون واللوائح المنظمة .

مؤكداً سيادته ضرورة الإلتزام بإبداء الأراء و وجهات النظر بهدوء وموضوعية وفى حدود المسائل المعروضة على الجمعية وعدم التطرق إلى أمور خارج نطاق الجمعية وليست من إختصاصاتها .

- كما طلبت السيدة الأستاذة/عبير على زين العابدين (ممثل المصرف العربى الدولى) الكلمة من خلال خاصية "الفيديو كونفرنس" .

حيث قامت بتوجيه الشكر والتهنئة للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ولمجلس الإدارة ولجميع العاملين ببنك قناة السويس على المجهود المخلص والأداء المميز الذى أسفر عن النتائج المالية غير المسبوقة المحققة لعام ٢٠٢٠ والذى يعد إنجازاً رائعاً في ظل المنافسة القوية في السوق المصرفية والظروف غير الطبيعية القائمة نتيجة تداعيات جائحة "كورونا" . وإن ما تحقق من طفرة في نتائج البنك تدعو إلى التفاؤل بأن القادم إن شاء الله سيكون أفضل لجميع المساهمين . وإن المصرف العربى الدولى لم يدخر وسعاً فيما مضى ولن يألو جهداً فيما هو آت في دعم ومساندة بنك قناة السويس لثقته في قدرة البنك على تخطى الصعاب ومواجهة التحديات وتحقيق النتائج المرجوه منه .

موضحة بأن لها تعليق بسيط على ما أثاره المساهم/أحمد ضياء الدين في كلمته بشأن مساهمة المصرف العربى في بنك قناة السويس حيث أكدت أنها مساهمة صحيحة وسليمة تماماً من كافة النواحى القانونية والتنظيمية حيث يحق للبنوك تملك حصص في المؤسسات المالية يمكن أن تصل إلى ١٠٠% بموافقة البنك المركزى .

وعقب السيد رئيس الجمعية مقدماً الشكر الجزيل للسيدة الأستاذة/عبير زين العابدين وللمصرف العربى الدولى مؤكداً بأن الفترة القادمة تحتاج لدعم كل المساهمين الرئيسيين لزيادة رأسماله حتى يستمر البنك في نجاحه وتقدمه .

... ...

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الثاني من جدول الأعمال ، وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٢)

التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ المرفق به تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٠ ، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

البند الثالث من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بالقوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.**

علماً بأن القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشرها في جريدتي الأهرام و العالم اليوم بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢١ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الثالث من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٣)

التصديق على ميزانية البنك وقائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، على النحو المعروض على الجمعية .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

البند الرابع من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بقائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .**

علماً بأن قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أودعت تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وسبق نشرها في جريدتي الأهرام و العالم اليوم بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢١ وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الرابع من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي – وبمراعاة حكم المادة (٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية:

قرار رقم (٤)

الموافقة على قائمة التوزيعات للأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ – على النحو المعروض على الجمعية – والمتضمنة توزيع أسهم مجانية على المساهمين بمبلغ سبعمائة وأربعة ملايين وثلاثمائة وستة وعشرون ألف جنيهاً مصرياً بواقع ٠,٣٢٠١٤٨١٨ سهم لكل سهم قائم ، وبما سيترتب علي ذلك من زيادة رأس مال البنك المصدر من إثنين مليار ومائتى مليون جنيه مصري إلى إثنين مليار وتسعمائة وأربعة ملايين وثلاثمائة وستة وعشرين ألف جنيهاً مصرياً (في حدود رأس مال البنك المرخص به البالغ قدره ٥ مليار جنيه) .

ويُفوض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

صفحة ١٤ ◄

البند الخامس من جدول الأعمال :

☒ الخاص بإبراء ذمة السادة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الخامس من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي - وبمراعاة حكم المادة (٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية:

قرار رقم (٥)

إبراء ذمة كل من السادة : رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (و) أعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن أعمال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

البند السادس من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بالتغييرات التى طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ أخر اجتماع للجمعية العامة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠ .**

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند السادس من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٦)

الإحاطة علماً بالتغير الذى طرأ على تشكيل مجلس الإدارة ، منذ أخر اجتماع للجمعية العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠ :

☒ إعتذار السيد الأستاذ/أحمد محمد جمال أبو على ، عن عدم تمكنه - وقتئذ - من إستيفاء إشتراط البنك المركزي المصري- بتقديم إستقالته من عضوية إحدى شركات التمويل العقاري - لكى يصبح عضواً بمجلس إدارة بنك قناة السويس (من ذوى الخبرة) .

وقد تمت الإحاطة بنسبة ٩٩,٩٩ % .

... ...

البند السابع من جدول الأعمال :

☒ الخاص بتحديد بدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية ٢٠٢١ .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند السابع من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي - وبمراعاة حكم المادة (٧٤) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة (٢٣١) من لائحته التنفيذية:

قرار رقم (٧)

تحديد قيمة ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة ، لتغطية الأعباء المترتبة على عضويته ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، على النحو التالي :

(١) بدل حضور جلسات ، كما هو في العام السابق عن كل جلسة .

(٢) مصروفات انتقال في السنة ، كما هي في العام السابق - صافية بعد استقطاع الضرائب المستحقة .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

البند الثامن من جدول الأعمال :

☒ الخاص بالترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع وحدوده خلال السنة المالية ٢٠٢١ .

(وذلك في حدود مبلغ عشرين مليون جنيه مصري وفقاً لأحكام القوانين السارية -كان في العام السابق مبلغ عشرة ملايين جنيه مصرى)

علماً بأن تقرير مجلس الإدارة متضمن تفاصيل مبالغ التبرعات والمساهمات المجتمعية خلال عام ٢٠٢٠ ، أودع تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذا بموقع البورصة المصرية وعلى الموقع الإلكترونى الخاص بالاجتماع .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند الثامن من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٨)

الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع ، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، في حدود مبلغ عشرين مليون جم ، ووفقاً لأحكام القوانين السارية .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

... ...

البند التاسع من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بتعيين السادة مراقبيّ حسابات البنك وتقدير أتعابهما للسنة المالية ٢٠٢١ .**

وفى هذا السياق ، أوضح السيد رئيس الجمعية إلى أنه في ضوء إنتهاء فترة تعيين مكتب إرنست و يونج E & Y المتضامنون للمحاسبة والمراجعة بنهاية مراجعة ونظر القوائم المالية للبنك لعام ٢٠٢٠ وذلك نظراً لإنقضاء عشر سنوات على تعيينه مراقباً لحسابات البنك وفقاً للقواعد المنظمة ، فإنه يتقدم لهم – بإسم الجمعية ومجلس الإدارة وإدارة البنك وبإسمه شخصياً – بخالص الشكر والامتنان على تعاونهم المخلص وعلى أدائهم المتميز في تدقيق أعمال البنك طوال الفترة السابقة .

ووفقاً لاقتراح لجنة المراجعة بالبنك المعزز من مجلس الإدارة بتعيين مكتب KPMG حازم حسن كمراقب جديد لحسابات البنك باعتباره من المؤسسات الأربعة الكبار في هذا المجال مثل مكتب أرنست و يونج حيث يقعا في نفس التصنيف .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند التاسع من جدول الأعمال ،

وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (٩)

تعيين السيدين : الأستاذ/مهند طه خالد – مكتب BDO خالد وشركاه – محاسبون قانونيون ومستشارون (و) الأستاذ/أحمد عبد العزيز حلمى عبد الرحمن – مكتب KPMG حازم حسن – محاسبون قانونيون ومستشارون ، مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وتحديد أتعابهما عن تلك السنة (شاملة أتعاب مراجعة القوائم المالية ربع السنوية) بمبلغ سبعمائة ألف جنيه مصري (لكل منهما) .

وقد تمت الموافقة بنسبة ٨٦% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% .

وعقب السيد الأستاذ/إيهاب عازر (مكتب EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة) بكلمة أبدى فيها سعادته بأن يصاحب إنقضاء فترة تعيينهم مراقبين لحسابات البنك هذه النتائج الإيجابية بعد أن كانت صافى أرباح البنك تحت الصفر في بداية تعيينهم منذ (١٠) سنوات . مهنئاً البنك والعاملين فيه على النتائج المميزة المحققة في أخر (٤) سنوات ، ومقدماً الشكر لإدارة البنك لتعاونهم في تيسير مهام أعمالهم طوال الفترة الماضية .

ووجه السيد رئيس الجمعية الشكر مجدداً للأستاذ/إيهاب عازر الذى يعد من القامات في مجال المراجعة في مصر كلها ولمكتب EY المصنف من المكاتب الأربعة الكبار ، مع تمنياتنا بكامل التوفيق لمكتب BDO ومكتب KPMG في القيام بأعمالهم في البنك بالدقة والكفاءة المشهود لهم بها حيث أنهم من أكبر مكاتب المراجعة وأن تعيينهم مراقبين لحسابات البنك يعطى شعوراً بالطمأنينة لدى الجميع بأن أعمال البنك مراقبة ومدققة على أعلى مستوى مهنى .

... ...

البند العاشر من جدول الأعمال :

☒ **الخاص ببيع باقي حصة البنك في رأسمال إحدى المساهمات إلى صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس (الممثل في عضوية مجلس الإدارة)**

وفي هذا السياق ، أوضح السيد رئيس الجمعية ما يلى :

- حصة مساهمة البنك في رأسمال شركة المهندس للتأمين تمثل نسبة ٩,٨٨% ، بعدد ٧ ٤٠٧ ٦٢٢ سهم .
- تلقى البنك عدة عروض لشراء حصة مساهمة البنك في رأسمال هذه الشركة كان أعلاها العرض المقدم من كل من صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهندسين المصرية (و) صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس .
- بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢١ تم الحصول على عرض نهائي من صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهندسين المصرية لشراء عدد ٥ ١١٦ ٣٣٠ سهم وذلك بسعر ١٤,٥٥ جنيه للسهم وبقيمة إجمالية للصفقة بلغت نحو ٧٤,٤٤٣ مليون جنيه ، وقد تم تنفيذ الصفقة في ٢٤ يناير ٢٠٢١ وفقاً لموافقة السلطة المختصة (مجلس الإدارة) .
- بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢١ تم الحصول على عرض نهائي من صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس لشراء عدد ٢ ٢٩١ ٢٩٢ سهم من حصة البنك المتبقية في رأسمال شركة المهندس للتأمين، وذلك بسعر ١٤,٥٥ جنيه للسهم (نفس سعر التنفيذ مع صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهندسين المصرية) وبقيمة إجمالية للصفقة تبلغ نحو ٣٣,٣٣٨ مليون جنيه ، وقد تم إيداع قيمة الصفقة بحساب الصندوق طرف مصرفنا مع تفويضه للبنك باستخدام القيمة وعوائدها رهناً بموافقة الجمعية العامة للبنك .
- وحيث إن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس ممثل في عضوية مجلس إدارة البنك فإن تنفيذ الصفقة معه بإعتبارها من عقود المعاوضة يجب عرضها على الجمعية العامة العادية للبنك للحصول على موافقتها.

☒ وقد طلب السيد المساهم/أحمد ضياء الدين حسين الكلمة ، حيث إقترح بأن يتم البيع عن طريق المزاد لأعلى سعر ممكن تحقيقاً لمصلحة المساهمين و أنه مستعد للتفاوض بشأن سعر البيع له ، مسجلاً إعتراضه وعدم موافقته على هذا البند .

وقد **أوضح السيد رئيس الجمعية ما يلى :**

- إنه يطمئن السيد المساهم بأنه تم بالفعل تلقى عدة عروض لشراء حصة مساهمة البنك في رأسمال شركة المهندس للتأمين، وتم التفاوض معهم حتى أمكن الوصول لأعلى سعر معروض .
- إن أحد البنوك المملوكة أسهمه بالكامل للدولة كان يمتلك نفس حصة مساهمة مصرفنا بنسبة ٩,٨٨% في رأسمال هذه الشركة وباع كامل حصته قبل مصرفنا بسعر ١٤,٠٨ جنيه للسهم أي بسعر أقل من سعر بيع حصة مصرفنا البالغ قدره ١٤,٥٥ جنيه للسهم .
- إن سعر بيع حصة مصرفنا لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس هو نفس السعر الذى تم البيع به لصندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهندسين المصرية وبالتالي ليس هناك سعر تفضيلى لصندوق العاملين بهيئة قناة السويس .

- إن البند المعروض بجدول أعمال الجمعية ليس إجراء ممارسة لبيع حصة البنك وإنما هو الترخيص للبنك بالبيع إلى صندوق العاملين بهيئة قناة السويس ، ويكون القرار بالموافقة أو عدم الموافقة . وقد تم تسجيل عدم موافقة السيد المساهم وسيؤخذ ذلك في حساب التصويت الإلكتروني على القرار .
- إن صندوق العاملين بهيئة قناة السويس لن يشارك في التصويت على هذا القرار .

ثم تلا السيد رئيس الجمعية مشروع القرار المطلوب إصداره بخصوص البند العاشر من جدول الأعمال ، وأصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (١٠)

الترخيص لمجلس الإدارة ببيع عدد ٢٩٢ ٢٩١ ٢ سهم من حصة البنك المتبقية في رأسمال شركة المهندس للتأمين ، لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس (الممثل في عضوية مجلس إدارة البنك) ، بسعر ١٤,٥٥ جنيه للسهم وبقيمة إجمالية للصفقة تبلغ نحو ٣٣,٣٣٨ مليون جنيه . ويُفوض السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .
وقد تمت الموافقة بنسبة ٧٥% وعدم الموافقة بنسبة ١٤% وعدم تصويت صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس بنسبة ١١% .

* * * * * * * * *

البند الحادي عشر من جدول الأعمال :

☒ **الخاص بإنتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك (الممثلين لأصحاب رأس المال) لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات (٢٠٢١ - ٢٠٢٤) .**

علماً بأنه أودع تحت نظر السادة المساهمين بمقر الإدارة العامة للبنك في المواعيد القانونية وكذا على الموقع الإلكتروني الخاص بالاجتماع بيان بأسماء المترشحين لعضوية مجلس إدارة البنك (الممثلين لأصحاب رأس المال) وخبراتهم وأهم الأعمال السابقة لهم .

وفي هذا السياق ، أشار السيد رئيس الجمعية إلى أن هذا البند له جانب قانوني يتعين إيضاحه أولاً وأترك الكلمة للأستاذ/محمد الأهواني – رئيس القطاع القانوني بالبنك لتقديم هذا الإيضاح .

حيث أوضح السيد الأستاذ/محمد الأهواني – رئيس القطاع القانوني بالبنك ما يلى :

أولاً : من المعروف للجميع حتى لغير المتخصصين في القانون :

أن جميع القوانين المنظمة للإنتخابات – سواء في المجالس النيابية أو النقابات أو الشركات وغيرها .... تضع **شروطاً مسبقة** يجب أن تتوافر فيمن يرشح نفسه للعضوية **قبل** أن يوضع إسمه ضمن القائمة التي ستُعرض على الناخبين وهذه الشروط قد تتعلق بالسن أو بالخبرة أو بالمؤهل الدراسي بحسب الأحوال .... وبعد هذا يمارس الناخبون **حقهم في الإختيار** من بين من توافرت فيهم تلك الشروط دون غيرهم .

ولم يخرج المشرع عن هذه القاعدة عندما وضع قانون البنك المركزى والجهاز المصرفي الذى صدر مؤخراً في منتصف سبتمبر الماضى (وهو القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠) .... حيث أتت المادة (١٢٠) منه بحكم مُستحدث ، مؤداه ضرورة موافقة البنك المركزى المسبقة على إسم المترشح لعضوية مجلس إدارة أي بنك كشرط لهذه العضوية بعد أن كان القانون الملغى يكتفى في المادة (٤٣) بمجرد أخذ رأى البنك المركزى .... وبدون هذه الموافقة المسبقة يكون المترشح فاقداً لهذا الشرط ولا جدوى من طرح إسمه على السادة المساهمين أعضاء الجمعية العامة .

وإعمالاً لحكم تلك المادة تم إرسال قائمة بأسماء جميع من تقدموا للترشح إلى البنك المركزى متضمنة السيرة الذاتية لكل واحد منهم .

وجاء رد البنك المركزى بالموافقة على السادة (التسعة) الواردة أسماؤهم بالقائمة المعروضة على حضراتكم دون غيرهم ممن تقدموا للترشح .

علماً بأن هذه الأسماء غير مفروضة على حضراتكم حيث يحق لكل ناخب أن يقصر الأصوات المتاحة له (الكتلة التصويتية) على مترشح واحد أو يوزعها على أكثر من مترشح ، وله كامل الحرية بالتالى في ألا يعطى أي صوت للمترشح الذى لا يرغب في إنتخابه .

ثانياً : إن عملية إنتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة تتم لأول مرة بأسلوب التصويت التراكمي ، والذى يتلخص فيما يلى :

- يتم إلكترونياً تحديد الكتلة التصويتية (عدد الأسهم التي يمكن إستخدامها في التصويت) لكل ناخب (مساهم) بحاصل ضرب عدد الأسهم التي يملكها × ٩ = (الكتلة التصويتية) وستظهر هذه الكتلة على البرنامج .
- لكل مساهم أن يمنح عدد الأسهم التي يمكن إستخدامها في التصويت (الكتلة التصويتية) لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح أو على كل المرشحين .

ثالثاً : إن البرنامج الإلكتروني الخاص بالتصويت مُصمم تقنياً على نحو لا يُمكّن أحداً – سواء كان مساهما أو مرشحا أو موظفاً- من الإطلاع أثناء عملية التصويت وحتى إعلان النتيجة إلكترونياً ، على الصوت الذى يدلى به كل مساهم . وذلك تحقيقاً للسرية المنصوص عليها في المادة (٧٣) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.... فضلاً عن أن هذا البرنامج قد تم تصميمه تحت إسم (E- Magles) بمعرفة شركة مصر لنشر المعلومات (EGID) المملوكة للبورصة المصرية وهو معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية .

☒ وقد طلب السيد المساهم/أحمد ضياء الدين حسين الكلمة مجدداً ، حيث إعترض سواء على عدم قبول ترشحه (عن نفسه) وكذا الدكتور/أحمد سعد عبد اللطيف (عن شركة الأهلى للاستثمارات) معقباً بأن عدم قبول ترشحهم وإقتصار المترشحين المقبولين على (٩) أعضاء المطلوب إنتخابهم فقط يعد مخالفاً للقانون . وأنه بذلك ينسحب من الجمعية .

- وعند هذا الحد ، وبالرغم من إتساع صدره وإفساح المجال طوال الجلسة للسيد المساهم لإبداء رأيه أكثر من مرة والتجاوز في الوقت . لم يسمح السيد رئيس الجمعية بأن يتجاوز السيد المساهم أكثر من ذلك فى حق مؤسسات الدولة والجهات الرقابية والبنك المركزى (ممثلاً في السيد محافظ البنك المركزى) والقضاء المصرى العادل . موضحاً بأنه تم تسجيل إعتراضه ويمكنه اللجوء إذا أراد إلى ساحات القضاء والجهات المختصة لإختصام من يشاء . وإنه سيتم حذف التجاوزات من مضبطة الجلسة .

A Member of Ernst & Young Global
BDO

- وقد جاءت نتيجة إنتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك (الممثلين لأصحاب رأس المال) من المقبولين من البنك المركزى المصرى وفقاً لنص المادة ١٢٠ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ – بنظام التصويت التراكمى – على النحو التالى :

السادة أعضاء مجلس الإدارة المنتخبون	الكتلة التصويتية الحاصل عليها العضو (بالألف)
(١) الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي ، عن المصرف العربى الدولى .	١٨٨ ٤٦٠
(٢) الأستاذ/حسين محرم حسين جودت الجريتلى ، عن المصرف العربى الدولى .	١٨٦ ٨٥٢
(٣) الدكتور/محمد طارق محمد عبد القادر حاتم ، عن المصرف العربى الدولى .	١٨٦ ٨٥٢
(٤) الأستاذ/عبد العزيز محمد صلاح نصير ، عن المصرف العربى الدولى .	١٨٦ ٨٥٢
(٥) الفريق/أسامة منير محمد ربيع ، عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس .	١٨٢ ٠١٤
(٦) الدكتور/محمد عبد الجليل إمحمد أبو سنينة ، عن المصرف الليبى الخارجى .	١٦٣ ٣٤٠
(٧) الأستاذ/رمضان محمد على العمروصى ، عن المصرف الليبى الخارجى .	١٦٣ ٢٩٠
(٨) الأستاذ/أحمد محمد الطاهر أبو رخيص ، عن المصرف الليبى الخارجى .	١٦٣ ٢٩٠
(٩) المهندس/محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب ، عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة قناة السويس .	١٩ ٥٢٩

وبناءً على ما تقدم ، أصدرت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم (١١)

تشكيل مجلس إدارة البنك الممثل لأصحاب رأس المال بالإنتخاب ، لدورة جديدة لمدة ثلاث سنوات (٢٠٢١ – ٢٠٢٤) ، من تسعة أعضاء ، هم السادة :

(١) الأستاذ/حسين أحمد إسماعيل رفاعي ، عن المصرف العربى الدولى .
(٢) الأستاذ/حسين محرم حسين جودت الجريتلى ، عن المصرف العربى الدولى .
(٣) الدكتور/محمد طارق محمد عبد القادر حاتم ، عن المصرف العربى الدولى .
(٤) الأستاذ/عبد العزيز محمد صلاح نصير ، عن المصرف العربى الدولى .
(٥) الدكتور/محمد عبد الجليل إمحمد أبو سنينة ، عن المصرف الليبى الخارجى .
(٦) الأستاذ/رمضان محمد على العمروصى ، عن المصرف الليبى الخارجى .
(٧) الأستاذ/أحمد محمد الطاهر أبو رخيص ، عن المصرف الليبى الخارجى .
(٨) الفريق/أسامة منير محمد ربيع ، عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهيئة قناة السويس .
(٩) المهندس/محمد محسن صلاح الدين عبد الوهاب ، عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين بشركة المقاولون العرب .

• • • • • • • • •

وعلى هذا النحو ، أتمت الجمعية العامة العادية لبنك قناة السويس نظر الموضوعات المدرجة بجدول أعمال إجتماعها السنوي العادي المعقود بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١ .

... ...

وإنتهى الإجتماع ، حيث كانت الساعة تمام الثالثة والنصف عصراً .،،،

رئيس الجمعية

مراقبا الحسابات

أمين سر الجمعية

جامعو الأصوات

الأمانة العامة لمجلس الإدارة
بنك قناة السويس

BDO

إقرار

أقر أنا حسين أحمد إسماعيل رفاعي بصفتي رئيس الاجتماع بأنني مسئول مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد ، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .،،،

رئيس الاجتماع

الأمانة العامة لمجلس الإدارة
بنك قناة السويس

الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع الشئون القانونية
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

ISO 9001 REGISTERED

صورة طبـق الأصـل

أقر أنا / عبد الباسط محمد ..... بطاقة رقم : .....

بصفتى / مفوض ..... بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر

اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة : شركة قناة السويس ...

المنعقد بتاريخ ٢١/ ٣ /٢٠٢١ وذلك تحت مسئوليتى ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للأستثمار والمناطق الحرة وبأننى مفوض فى تسليم وإستلام المحضر.

وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (.....) بموجب إيصال رقم (٦٤٩٧٢١) مجموعة رقم (٦٤٤٠٧٠) بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٢١ والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠ / ٦ / ٢٠٢١

توقيع مقدم الطلب

عبد الباسط محمد

" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء فى الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر فى حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وفى ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة فى مواجهة المساهمين أو الشركاء فى الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد فى المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة :

المحامى ..... مدير الإدارة ..... المدير العام .....